تاريخ طرابلس في الحقبة العثمانية*

(1918 - 1516)

مراجعة

هيثم مزاحم

نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع الثالث) في الجامعة اللبنانية مؤتمراً بعنوان «تاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية 1516 ـ 1918»، عقد في الكلية بين يومي 27 و28 أيار (مايو) 1995، ونشرت بحوثه في الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته.

انقسمت البحوث إلى أربعة محاور هي التالية: المحور السياسي والإداري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، المحور العلمي.

الدراسة الأولى استهلها الدكتور حسن يحيى، وهي تحت عنوان «أهمية طرابلس الإدارية والسياسية في النصف الأول من القرن الثامن عشر من خلال الوثائق العثمانية وغيرها من الوثائق». وكانت الدوافع إلى كتابتها كثرة الأخبار التي قلّلت من أهمية ولاية طرابلس خلال العهد العثماني الأول الممتد خلال ثلاثة قرون وثلث القرن تقريباً (1516 ـ 1832)، على حد تعبير الكاتب.

فقد جعل بعض المؤرخين ولاية طرابلس سنجقاً واحداً، والبعض الآخر اعتبرها أقل رتبة من الولايات الأخرى، وتدور في فلك ولاية الشام أو ولاية صيدا، وهي تعابير تتعارض مع ما تتضمنه وثائق المحكمة الشرعية، وخاصة المكتوبة منها باللغة العثمانية (التركية)، والصادرة عن هيئات الحكم في

---

* المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبّان الحقبة العثمانية 1516 ـ 1918، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثالث، أيار 1995، 430 صفحة.

إسطنبول وطرابلس. ويقوم الباحث يحيى باستعراض المحطات التاريخية الرئيسية المهمة التي مرَّت بها ولاية طرابلس وفق الإطار السياسي العام للدولة العثمانية في التقسيمات الإدارية، مع التركيز على أهمية وضعها الإطاري والسياسي في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

بعد انتصار السلطان سليم الأول قائد العثمانيين على المماليك، كافأ نائب حلب المملوكي جان بردى الغزالي لتواطئه معه بتعيينه عام 1518 نائباً على نيابة الشام الممتدة، من معرة النعمان شمالاً حتى عريش مصر جنوباً، وإثر وفاة السلطان سليم عام 1520 استأثر الغزالي بالحكم لنفسه وثار على العثمانيين لبسط نفوذه على بلاد الشام بأكملها، لكنه مني بالفشل على يد السلطان سليمان القانوني عام 1521. وقد دفعت تلك الثورة العثمانيين إلى اعتماد تقسيمات إدارية جديدة للإمبراطورية الممتدة على قارات ثلاث: آسيا، أوروبا، أفريقيا. حيث قسمت إلى قسمين إداريين كبيرين: بلاد الروم وبلاد الأناضول التي تبعتها بلاد الشام التي قسمت بدورها إلى ثلاث ولايات: الشام، حلب، وطرابلس التي ضم إليها سنجقا حماه وحمص، بالإضافة إلى سنجقيها جبلة وسلمية، وذلك من أجل تقليص سلطة والي الشام وإعطاء أهمية لولاية طرابلس بسبب إخلاص نائبها للعثمانيين.

ويرجِّح الباحث انضمام لوائي حماه وحمص إلى ولاية الشام من جديد في عهد الوالي السوري أسعد باشا العظيم (1743 ـ 1756)، ليخلص إلى القول أن ولاية طرابلس ضمَّت حتى منتصف القرن الثامن عشر جميع المناطق الواقعة ما بين اللاذقية ضمناً في الشمال وفتوح كسروان ضمناً في الجنوب، ومن البحر غرباً حتى حمص وحماه ضمناً في الشرق. ثم عادت لتضم ابتداءً من بداية النصف الثاني للقرن الثامن عشر المناطق الواقعة ما بين وادي قنديل شمال اللاذقية، وحتى جسر المعاملتين جنوباً، ومن البحر غرباً حتى حمص وحماه شرقاً.

وأهم مقاطعات سنجق طرابلس من الشمال إلى الجنوب كما وردت في سجلات محكمتها الشرعية هي: صافيتا، طرطوس، الشعرا، عكار، الضنية،

الهرمل، الزاوية، جبة بشري، الكورة، أنفة، البترون، وجبيل. أما مقاطعتا اللاذقية وحصن الأكراد فبقيتا تابعتين لطرابلس حيث كان الوالي ينتدب عليهما حكاماً يحكمونهما باسمه. كما كان الوالي ينتدب قائمقاميين ليضبطوا الأمور في سنجقي جبلة وسلمية.

ويخلص الباحث إلى القول إن ولاية طرابلس حافظت على موقعها واستمراريتها في العهد العثماني وأنها لم تكن أقل أهمية من غيرها من الولايات السورية، وذلك للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لموقعها المشرف على المدن والسهول والجبال في أقاليمها ولموقع مينائها الاستراتيجي اقتصادياً.

وقد عانت ولاية طرابلس الكثير من الصراعات على النفوذ، خاصةً بين آل عساف بقيادة الأمير منصور، وآل سيفا بقيادة يوسف باشا. وما أن تمت الغلبة للسيفيين سنة 1590م بمقتل الأمير منصور العسافي، حتى تجدَّد الصراع هذه المرة بين السيفيين والمعنيين بقيادة الأمير فخر الدين الثاني. وقد أسفرت الصراعات الدموية هذه وفساد الحكم الإداري والسياسي ولاسيما في عهد آل سيفا، وابتزازهم أموال التجار والأجانب، عن نقل أهمية طرابلس التجارية نحو ميناء الإسكندرونة القريب من ولاية حلب.

لكن ما أن اختفى تسلط السيفيين، ومن بعدهم المعنيين حتى انتدبت الدولة العثمانية لها باشاوات غير محليين، فعاد التجار الأجانب إليها، وعادت بعد سنة 1680 نشاطات تجارية ومستقلة تستمد نشاطها من موارد المنطقة، وخاصة الحرير والزيت، مما دفع فرنسا إلى توطيد علاقات تجارية مهمة مع الساحل السوري عامة وطرابلس خاصة وافتتاح مكاتب تجارية لها فيها منذ عام 1715. ولا ننسى ميناء اللاذقية التابع لولاية طرابلس والذي أعطاها زخماً إضافياً لأنه كان ينافس ميناء الإسكندرونة.

ويسعى الباحث إلى تفنيد مقولات بعض المؤرخين الذين قلَّلوا من أهمية ولاية طرابلس واعتبروها تابعة لولايات أخرى في أغلب الفترات، فيؤكد

أن عملية إلحاق أو ضم ولاية بولاية لم تحصل في بلاد الشام إلا بعد خروج المصريين سنة 1840 وعودة العثمانيين حيث ألحقت طرابلس كلواء، مع لوائي جبيل واللاذقية بولاية صيدا. ثم عادت لتنضم إلى ولاية بيروت منذ تكوينها سنة 1887. أما الذي كان يحصل فهو إسناد ولايتين أو ثلاث لوالٍ واحد لظروف أمنية داخلية وخارجية، كما حصل لأحمد باشا الجزار سنة 1799 حيث وقف في وجه الحملة الفرنسية فعين على الشام وطرابلس وصيدا بالإضافة إلى إمارة الحاج. ثم أعادت الدولة الكرة بعد موت الجزار سنة 1804 وأسندت هذه المهام إلى إبراهيم باشا.

ولم يكن هذا الإسناد يعني إزالة الولاية لتشكيل ولاية كبيرة من بلاد الشام، بل كان الباشا يرسل من قبله موظفين لإدارة تلك الولايات. ويرد الباحث تهميش دور ولاية طرابلس من قبل بعض المؤرخين إلى جعلهم خطأ ولاة طرابلس من آل العظم طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر. في حين أن أول والي لطرابلس من آل العظم كان إسماعيل باشا سنة 1723 واستمر في حكمها حتى بداية 1725 وحلَّ مكانه شقيقه سليمان ثم إبراهيم باشا العظم حتى 1730 حيث أمرت الدولة العثمانية بعزل جميع الحكم من آل العظم وسجنهم ومصادرة أموالهم لكثرة شكاوى الناس من ظلمهم وابتزازهم لأموالهم إلى أن أطلق سراحهم وأعيد اعتبارهم سنة 1731 وعينوا حكاماً على ولايات الشام وصيدا وطرابلس التي عين والياً عليها سليمان باشا بين 1731 و1733.

وينتقل الكاتب للحديث عن أهمية ولاية طرابلس بالنسبة إلى قافلة الحاج الشامي إذ في الوقت الذي كان فيه ولاة الشام أمراء للحج، انحصرت إمارة الجردة بوالي صيدا أو بوالي طرابلس. والجردة العسكرية كانت تعني جمع المؤن والاحتياجات الضرورية وملاقاة الحجاج عند عودتهم من الحجاز في محطة هدية» داخل السعودية.

ثم يستعرض الباحث جهاز الحكم لولاية طرابلس في العهد العثماني وطريقة تعيينهم وخاصة مع وجود موظفين كبار من السكان المحليين إلى

جانب الموظفين الذين كانت تعينهم الدولة العثمانية كالقضاة وكبار الضباط. ومن هؤلاء الموظفين نذكر القائمقام، والمفتي، ونائب القاضي، ونقيب الأشراف، والصوباشي (مدير الشرطة)، ورئيس الكتاب، فضلاً عن الكتبة والمحررين.

أما الدراسة الثانية، فهي للدكتور قاسم الصمد، بعنوان: «نظام الالتزام في ولاية طرابلس في القرن الثامن عشر من خلال وثائق سجلات محكمتها الشرعية».

ويبدأ الكاتب بشرح أسباب اقتصار الدراسة على القرن الثامن عشر التي تعود إلى كون سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس لا تغطي إلا الأمور والوثائق العائدة للثلث الأخير من القرن السابع عشر وما بعده، وبشكل كافٍ وشبه كامل موضوع وتفاصيل التزام المقاطعات التابعة لولاية طرابلس في القرن الثامن عشر.

ثم ينتقل الباحث إلى تعريف نظام الالتزام، كطريقة لجباية الضرائب تعود إلى العصر العباسي الثاني، عبر الضمانة والقبالة وهو يعني أن يجعل الشخص قبيلاً أي كفيلاً بتحصيل الضريبة لنفسه مقابل قدر معلوم يدفعه، فيستفيد السلطان من تعجيل حصوله على المال ويستفيد المتقبل من الفرق بين ما دفعه وما حصله.

ويرى الباحث أن تاريخ لجوء الدولة العثمانية إلى نظام الالتزام يعود إلى الثلث الأخير من القرن السابع عشر وطيلة القرن الثامن عشر وحتى مجيء المصريين في حملتهم على بلاد الشام.

وبعدها يتوسع الكاتب في شرح عمليات الالتزام، مثل عقدها وتقسيم المقاطعات وأسماء الملتزمين في هذه الأقاليم التابعة لولاية طرابلس إلى غيرها من التفاصيل المتعلقة بمدة الالتزام وصيغة العقد والمبالغ وطريقة التسديد وواجبات الملتزم والكفالات التي يضعها للوالي.

وفي الختام، يخلص الباحث في تقييمه لنظام الالتزام السنوي الذي

لجأت إليه الدولة العثمانية واعتمدته طريقة لجباية الأموال الأميرية من ولاياتها في وقت مبكر من وجودها في الدول العربية، إلى أن ذلك جاء عقب إدراكها قصور نظام الإقطاع، الحكومي منه والطائفي، عن تأمين مستلزمات الدولة المادية والأمنية والعسكرية، وإلى أن التطبيق السيء في معظم الأحيان وضعف الرقابة والتفتيش الحكوميين ودوام العمل بنظام الالتزام السنوي لمئات من السنين واحتكاره من قبل بعض العائلات الملتزمة، أدى إلى تحول نظام الالتزام إلى نوع من الإقطاع السنوي المتجدد، وهو الذي اصطلح على تسميته بالنظام المقاطعجي، الذي عمل به في ولاية طرابلس وجميع ولايات الشام حتى أواسط القرن التاسع عشر حيث عمدت الدولة إلى إلغائه ثم العودة إليه بين الحين والآخر. وكان هذا النظام أساساً في الحضور السياسي والإداري والاقتصادي لعدد من العائلات في المناطق المكوّنة لجبل لبنان وفي تلك التي ضمت إليه عام 1920.

الدراسة الثالثة، للدكتور عبد السلام تدمري، وعنوانها «محلات طرابلس القديمة: مواقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية»، وهي كما يتضح من عنوانها تعرض، استناداً إلى دفاتر وسجلات العصر العثماني الموجود في مبنى الأرشيف العثماني التابع لديوان رئاسة مجلس الوزراء باسطنبول، أسماء المحلاّت بطرابلس، مما لا يتسع المجال لذكرها هنا.

في المحور الاقتصادي، ثلاث دراسات، الأولى للدكتور مسعود ضاهر، تحت عنوان: «طرابلس في العهد العثماني: من مركز للولاية إلى مدينة ملحقة استناداً إلى وثائق من الأرشيف الفرنسي». وتتناول هذه الدراسة العوامل والأسباب التي أدت إلى تحوّل طرابلس من مركز للولاية إلى مدينة ملحقة بولاية أخرى. وهي المدينة التي كانت مركزاً ثابتاً لولاية ترامية الأطراف، تعاقب على حكمها منذ عام 1555 حتى 1909، 204 حكام في حين أن بيروت قد تأسست كمتصرفية أولاً عام 1864 وتعاقب على إدارتها 11 متصرفاً حتى عام 1885. ثم عرفت 22 والياً بعد أن تحولت إلى ولاية ما بين عام 1888 و1918.

ويعتبر الكاتب أن هذه المقارنة السريعة تسمح بالقول إن مدينة طرابلس كانت المدينة الأهم على الساحل الشرقي للبحر المتوسط طوال قرون عدة، وكان إشعاعها يمتد إلى عريش مصر جنوباً وإلى الإسكندرون شمالاً حيث كان المرفأ الأهم لجميع مقاطعات بلاد الشام الداخلية كدمشق وحمص وحماه وصولاً إلى حلب ومناطق الفرات.

ويذهب الباحث إلى أن دراسة العوامل، التي ساعدت على تطور مدينة طرابلس خلال عدة عقود، ثم أسباب تقلص دورها في القرن التاسع عشر وإلحاقها بولاية بيروت ثم بدولة لبنان الكبير، تحتاج إلى منهج علمي شمولي يتناول الظاهرة التاريخية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية والثقافية وغيرها، إستناداً إلى المنهج التحليلي التاريخي الشمولي الذي طبقه فرنان بروديل F.Braudel في دراسته عن المتوسط.

ويذكر الدكتور ضاهر أن مدينة طرابلس كانت أهم المراكز العثمانية الساحلية والتجارية في بلاد الشام حيث كانت محطة للتبادل التجاري بين أوروبا والداخل في المشرق العربي، ولا سيّما مع فرنسا التي كان لها بيوتات تجارية ناشطة وغنية وقنصلية في طرابلس حيث كان يتواجد فيها أيضاً عشرون رجل أعمال فرنسياً يتعاطون التجارة والأعمال المالية وخاصة تجارة الحرير والصابون والمراباة. كما كانوا يبتزون المزارعين والأهالي الذين كانوا يقترضون منهم المال أو يبيعونهم المحاصيل سلفاً بأسعار زهيدة الأمر الذي أسفر عن احتجاجات للأهالي وتظاهرات وأعمال عنف ضد الفرنسيين.

وقد أدى هذا الأمر إلى رحيل التجار الفرنسيين عن طرابلس وانتقالهم إلى بيروت وصيدا وتشجيعهم لتأهيل وتطوير مرفأ بيروت على حساب مرفأ طرابلس. وساهم في هذا التوجّه أمران: الأول هو تولي الجزار لولاية بيروت حيث جعل منها أهم الموانئ العثمانية خلال فترة قصيرة فيما كان واليا طرابلس وصيد يتنافسان في الابتزاز والعنف والخداع، ولا سيّما مصطفى بربر آغا الذي كان عهده مليئاً بالاضطرابات والحروب والتمردات، كما ألغيا الامتيازات الأجنبية في مناطقهما. والأمر الثاني هو عجز الفرنسيين عن اختراق

النسيج السكاني لمدينة طرابلس المؤلف من طائفتي المسلمين السنة والروم الأرثوذكس مع أعداد قليلة من الموارنة واليهود وغيرهم، الذين رفضوا التعاون مع الفرنسيين وحافظوا على ارتباطهم بالعثمانيين الأمر الذي جعل الفرنسيين ينصرفون للتأثير المباشر على السكان الموارنة القاطنين في المقاطعات اللبنانية التابعة لولاية طرابلس، ولا سيّما مقاطعات بشري والكورة والمنيطرة وجبيل والبترون إذ حاولوا ربط هذه المناطق بالإمارة الشهابية وتحريرها من السيطرة الإسلامية (أسرة حمادة).

ويرى ضاهر أن نجاح السياسة الفرنسية هذه قد أفقد طرابلس الكثير من العوامل المساعدة لنهضتها الداخلية، وأن السكان الطرابلسيين قد لمسوا مخاطر هذه السياسة على مدينتهم فقاموا بمهاجمة بيوت الجالية الفرنسية فيها وحصار تجارها. وذلك لأن هذه السياسة كان هدفها إضعاف مرفأ طرابلس وبالتالي إضعاف المدينة بأكملها لصالح مدينة بيروت فيما كانت السلطنة العثمانية عاجزة عن إيصال والٍ عثماني ليحل مكان بربر آغا، حاكمها المتمرد.

ومن العوامل الأساسية الأخرى في تقلص دور طرابلس التجاري وتعزيز دور مرفأ بيروت، غزوات البدو الوهابيين التي وصلت إلى ضواحي مدينة دمشق بعد أن اجتاحت حلب وحمص وحماه والجزيرة الفراتية كلها، مما أربك حركة التجارة بشدة، مع والي طرابلس، وتطور تجارة دمشق تدريجياً مع مرفأ بيروت لقربها منها أولاً، ولحماية طريق القوافل بين بيروت ودمشق، بالإضافة إلى فتح طريق بري للنقل بينهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

أما الدراسة الثانية فهي للدكتور عبد الله إبراهيم سعيد، وعنوانها: «أضواء على الملكية العقارية لمدينة طرابلس من خلال سجلات المحاكم الشرعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر». وتركزت الدراسة على شرح مدى تطور الأنظمة والقوانين المتعلقة بالأراضي والمباني آنذاك (التنظيم المدني) المستمدة من التشريعات الفقهية الإسلامية وقوانين نامه العثمانية، وحالة توزّع الأراضي المدينية والزراعية فيها وأراضي الوقف والمحميات

والساحات والحدائق والبساتين الملحقة بالأبنية فيها، وذلك استناداً إلى سجلات المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ويخلص الباحث إلى أن طرابلس عرفت أوسع شكل من أشكال حرية الملكية الخاصة في تاريخ لبنان العقاري، تعود جذورها إلى مسألة الاستقرار المديني، وتقاسم السكان لحقوق الارتفاق المشتركة والعامة، وهذا ما أسس لثورة عقارية متقدمة في مضمونها وإرهاصاتها المستقبلية.

وقد سمح لأعضاء فئات اجتماعية وطائفية متنوعة بالحصول على ملكياتهم الخاصة المبنية والزراعية مقابل شرط واحد هو الاستعداد لإحياء الأشجار المتقهقرة وتعمير الأبنية المتهدمة.

وما يميّز الملكية العقارية في طرابلس، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هو انتشار ملكيات الأوقاف لرقبة الأراضي الزراعية والمباني، وخراب عين هذه الأوقاف مع الزمن مما كان له أثره الفعال على تجزئة الأراضي والمباني الموقوفة وتفتتها، والاجتهاد في سن القوانين والتشريعات المرنة التي تسمح بتملكها مع حفظ حق المتولين والمستفيدين من عين الأوقاف، الأمر الذي ساهم في توسيع رقعة الملكية الخاصة في هذه المناطق.

في الدراسة الثالثة، وعنوانها: «دور طرابلس الاقتصادي في القرون الثلاثة الأولى من العهد العثماني»، يعرض الدكتور أحمد غازي شرمند للدور التجاري لمدينة طرابلس، التي لقبت بالفيحاء الصغرى، وسماها الفرنسيون باسم القافلة (La Caravane) وتعني التجارة البحرية، وذلك لأهمية دورها التجاري بين أوروبا والشرق، والذي أفاد منه الفرنسيون كثيراً وتقدموا على غيرهم من التجار الأوروبيين بعد حصولهم على امتيازات خاصة بموجب اتفاقات الصلح مع الدولة العثمانية، وأبرزها الحماية الدينية، والامتيازات مدى الحياة، والدولة الأكثر رعاية.

وفي عام 1544، تم إنشاء قنصلية سوريا الكبرى في مدينة طرابلس،

وهي أول قنصلية فرنسية تعتمد على الساحل السوري الفلسطيني بعد اعتماد السفارة في العاصمة إستانبول. وصدرت بين عامي 1599 و1785 عدة قوانين لتنظيم العلاقة بين الفرنسيين والأهالي.

ثم ينتقل الكاتب إلى عرض أهمية طرابلس وسبب اختيارها مركزاً للولاية وواقعها الديموغرافي والاقتصادي آنذاك، فيعدد مواردها المالية المتنوعة بتنوع صادراتها (الحرير، القلي، الصابون، الإسفنج، جوز العفص)، وتجارة الترانزيت المزدهرة لكون مرفأ طرابلس منفذاً بحرياً لمدينتي دمشق وحلب التجاريتين حيث كان معظم الواردات الأوروبية إلى طرابلس يعاد تصديره إلى هاتين المدينتين. وتجارة القوافل البحرية وتجارة النقد (العملة) من أهم موارد طرابلس الاقتصادية. وكانت العملات العثمانية والأوروبية التي يعددها الباحث محل تداول وتبادل في طرابلس. كما أقر فيها نظام جمركي عام 1570 حدد جميع الرسوم والضرائب في عمليات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، يذكرها الكاتب في جدول.

وعرفت طرابلس تفوقاً تجارياً ملحوظاً على تجارة بقية المرافئ التجارية على ساحل الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وازدهرت تجارة الفرنسيين فيها بدءًا من العام 1570 أي في السنة التالية من تاريخ تجديد الصلح مع العثمانيين. ويعرض الكاتب لأهم العقبات التي أضعفت التجارة في طرابلس كالقرصنة، وغياب الأمن، وابتزاز الولاة للتجار مما أدى إلى قطع العلاقات التجارية بين فرنسا وطرابلس، إضافة إلى المنافسة بين مرفأي طرابلس والإسكندرونة.

بعدها ينتقل إلى سبب رحيل الفرنسيين عن طرابلس ثم عودتهم إليها واهتمام الملك لويس الرابع عشر بها وإقامة «دويلة» فرنسية داخلها تخضع لسلطة السفير الفرنسي، من رعايا الدولة وبعض المحميين من المواطنين العثمانيين الذين كانوا أعواناً للفرنسيين كالتجار والسماسرة والمترجمين. ثم يعرض لتجارة طرابلس خلال القرن الثامن عشر وأهم وارداتها وصادراتها والتي تأثرت بالحروب العثمانية والحروب الأوروبية الداخلية والثورة الفرنسية

والحملة المصرية على بلاد الشام عام 1770، كما بسياسة الولاة العثمانيين والثورات الداخلية ضدهم. ويركز الباحث على تجارة طرابلس خلال سنوات حرب الوراثة النمساوية 1740 ـ 1748، التي كانت بأيدي الفرنسيين كما في السابق، وما شهدته من تنافس للتجار وقرصنة.

ثم ينهي الدراسة بعرض لتجارة طرابلس خلال حرب السبع سنوات 1756 ـ 1763 بين الفرنسيين والإنجليز حيث نشطت القرصنة مما أدى إلى تقلص التجارة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التجارة بين عامي 1768 و1792 خلال الحرب الروسية ـ العثمانية. وزاد الطين بلة تسلط الولاة في طرابلس بعد هذه الأحداث وابتزاز التجار الفرنسيين وظهور أمراض الجدري والطاعون مما دفع التجار إلى التفتيش عن أماكن جديدة غير طرابلس لتوظيف أموالهم، الأمر الذي أدى إلى ركود تجاري فيها أواخر القرن الثامن عشر وسطوع نجم بيروت، المرفأ البحري لمدينة دمشق.

وفي المحور الاجتماعي، أربع دراسات، الأولى للدكتور عصام خليفة حول «الديمغرافية التاريخية لمدينة طرابلس في القرن السادس عشر»، استناداً إلى أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول. وبعد عرضه لحدود ولاية طرابلس قبل الفتح العثماني وبعده، وذكر أحيائها (26 حياً)، يبدأ بدراسة الواقع الديموغرافي الديني لهذه الأحياء مقارناً بين إحصائيين. ثم ينتقل إلى دراسة نسبة المتزوجين والعازبين في مدينة طرابلس في القرن السادس عشر عند المسلمين والمسيحيين واليهود، وأبرز العوامل التي أثرت على التطور الديمغرافي لمدينة طرابلس آنذاك، من جراد وأوبئة وغلاء أدت إلى تزايد الوفيات، وصراعات داخلية وحملات خارجية إذ أدت إلى هلاك الكثير من المسلمين الأمر الذي يفسِّر تزايد عدد المسيحيين واليهود وتناقص عدد المسلمين في طرابلس. كما يطرح الدكتور خليفة عدداً من الفرضيات لتفسير هذه الظاهرة، ويقدم عدداً من الجداول الإحصائية الموضحة للواقع الديمغرافي آنذاك.

أما الدراسة الثانية، فهي للدكتور حسن مبيض، وعنوانها «التركيب

الاجتماعي في مدينة طرابلس في النصف الثاني من القرن السابع عشر»، حاول فيها دراسة النقاط التالية: السكان، الفئات الاجتماعية، أهل الذمة، المرأة. بالنسبة للسكان، فقد عرض سلالات الأسر الطرابلسية القديمة والأسر التركية والتركمانية القديمة والشامية والمصرية. وبالنسبة للفئات الاجتماعية. فقسمها إلى فئة رجال الدين وفئة الحكام والعسكريين، وفئة التجار، وفئة الحرفيين والصناعيين، وفئة العبيد والأرقام.

أما أهل الذمة، فكانوا يتشكلون من المسيحيين الأرثوذكس، واليهود الأقل عدداً من المجموعات السكانية الأخرى، ويعرض الكاتب لأحوال كل هذه الفئات الاجتماعية والطوائف الدينية لينتقل إلى دراسة واقع المرأة في طرابلس آنذاك.

في الدراسة الثالثة، وعنوانها «اللباس الطرابلسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (التأثير التركي)»، عرضت الدكتورة مها الكيال فيها لأنواع اللباس الطرابلسي وتطوره ومدلولاته الاجتماعية، لجهة تأثير دور الأتراك الاجتماعي في طرابلس وتأثير هذا الدور على الواقع الملبسي في هذه المدينة.

وتشكلت مصادر الدراسة من الذاكرة الحية (شهادات لأحياء عاصروا الفترة العثمانية) والملابس المحفوظة، والمصادر المكتوبة، والصور والرسوم، محفوظات متحف الأوم (باريس) ومتحف طوب قبو (اسطنبول)، والصناعات الحرفية التقليدية. وتذهب الكاتبة إلى أن التأثير التركي في اللباس الطرابلسي لم يكن فقط مقبولاً بل وأيضاً منشوداً وذلك لعاملين الأول اجتماعي ـ سياسي والثاني تقني ـ اقتصادي.

ولعل أبرز الملبوسات ذات التأثير التركي عند الطرابلسيين آنذاك هما الطربوش والقمباز، واليلك والإنطاري والفستان والبابوج والجزمة عند الطرابلسيات.

والدراسة الرابعة هي للدكتور خالد زيادة، بعنوان «تطور العمران في

طرابلس خلال العهد العثماني»، وهو موضوع لم يتم التطرق إليه سابقاً ـ كما يقول الكاتب ـ وكبير ومتشابك. حاول زيادة طرح مجموعة من الأفكار ونقاط البحث كي تكون عاملاً مساعداً على فتح الباب في هذا المجال.

أما المحور العلمي، فقد تضمن أربع دراسات، الأولى للدكتور جوزيف لبكي وعنوانها «طرابلس من خلال أرشيف الآباء الكبوشيين 1630 ـ 1804»، وهي تتناول دخول الآباء الكبوشيين إلى طرابلس ومصادرهم عنها وأهم المعطيات عن المدينة وسكانها وسلطاتها والثورات فيها وأوضاعها المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والتعليمية والعمرانية والجغرافية في تلك الفترة.

أما الدراسة الثانية، فهي للدكتور أنيس الأبيض، وعنوانها «مظاهر الحياة العلمية في طرابلس خلال القرن التاسع عشر»، حيث يعرض فيه الواقع الثقافي والعلمي في المدينة خلال القرن التاسع عشر وما عرفته من معاهد علمية أولى (المدارس، المكاتب التعليمية، الكتاب، المدارس الدينية) ومن ظاهرة كتابة الصكوك من وقف وإرث وعقود بيع كوثائق وسجلات تاريخية عكست نصوصها وعباراتها الواقع الأدبي والعلمي والقانوني آنذاك، حيث ينقل الباحث بعض هذه النصوص. كما يتعرض الكاتب لحالة الإجازات التعليمية التي كانت تعطى للنخبة المتعلمة من علماء الدين والمدرسين من أبناء المدينة، ولحالة الصحافة الطرابلسية ودورها العلمي والأدبي في تلك المرحلة.

الدراسة الثالثة من هذا المحور، عنوانها «من تاريخ الإرساليات الأجنبية في طرابلس الإنجيليون، والأرثوذكس الروس»، أعدَّتها الدكتورة هلا سليمان لعرض واقع الإرساليات الإنجيلية الأميركية في طرابلس وأهدافها الرامية إلى النفوذ الاجتماعي والسياسي والديني والتربوي، والتي بدأت بعد الحملة الفرنسية على مصر، كمنافسة للإرساليات الكاثوليكية الفرنسية التي سبقتها بفترة طويلة في المنطقة.

وتذكر الدكتورة سليمان أن الإنجيليين دخلوا إلى الشرق عن طريق

مبشرين اثنين هما ليفي بارسونز (توفي 1822) وبليني فيسك (توفي 1825). وقد أنشأ مجلس الإرسالية مطبعة في جزيرة مالطا لنشر الكتب الدعائية والتبشيرية في الشرق بلغات عدة وإرسالها إلى مصر وسوريا واليونان ولبنان. ثم انتقلت المطبعة إلى بيروت عام 1834.

وقد بلغ مجموع المبشرين الإنجليين الذين حضروا إلى لبنان منذ عام 1820 حتى كانون الأول 1908، مائة وخمسة وثلاثين مبشراً ومبشرة، انتشروا في بيروت وجبل لبنان وطرابلس وسوريا وفلسطين، حيث أسسوا مدارس ومستشفى في طرابلس. كما تعرض الكاتبة لنشاط الإرساليات التبشيرية الروسية في لبنان ولا سيما في طرابلس وملحقاتها، والمدارس التي أسستها في مدينة طرابلس.

والدراسة الأخيرة هي للدكتور عبد المجيد نعنعي، تحت عنوان «طرابلس في القرن السابع عشر من خلال كتابات الرحالة المسلمين»، ينقل فيها الباحث ما كتبه الرحالة المسلمون، ولا سيما الشاميون كالبوريني وحفيده ابن محاسن والعطيفي والنابلسي والتلمساني عن انطباعاتهم ومشاهداتهم خلال زيارتهم لمدينة طرابلس وإقامتهم فيها. ولا سيّما وصفهم للجوامع والمساجد والمدارس، والحمامات، والزوايا الصوفية وممارساتهم وخاصة الطريقة المولوية والحضرة القادرية، وقبور الأولياء. وذلك يعود إلى كون معظم هؤلاء الرحالة من الصوفيين أو علماء الدين فانصب اهتمامهم على المنشآت والمعالم الدينية للمدينة واقتصر ذكرهم للمنشآت الحكومية والعمرانية الأخرى باختصار شديد، إضافة إلى عرضهم لواقع الإدارة والحكم والوظائف الدينية والحياة العلمية والأدبية في طرابلس في تلك الفترة.

وفي ختام الكتاب توصيات المؤتمر أبرزها الدعوة إلى تأسيس مركز أبحاث في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الفرع الثالث لتنشيط البحث العلمي ودعم الباحثين ولا سيَّما في تاريخ لبنان والشمال، ومطالبة وزارة الثقافة والتعليم العالي بجمع الوثائق والمخطوطات العثمانية المتعلقة بتاريخ لبنان العثماني، والحفاظ على الأبنية الأثرية التاريخية في طرابلس وتحويل بعضها إلى متاحف.